

التمويل الإسلامي ودوره في دعم الاستراتيجية التنموية في البنوك العمومية الجزائرية: تجربة بنك

**BNA نموذجاً 2020-2023**

**Islamic finance and its role in supporting the development strategy in Algerian public banks: The case of BNA Bank from 2020 to 2023.**

أحلام عكسة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، الجزائر، مخبر الدراسات المالية والمحاسبية ، ahlem.aksa@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/18

تاريخ القبول: 2025/12/07

تاريخ الاستلام: 2025/09/07

**ملخص:**

شهد القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث بادرت البنوك العمومية إلى فتح نوافذ إسلامية استجابة للإصلاحات القانونية والتنظيمية، في إطار سعي الدولة إلى تنويع أدوات التمويل ودعم الاستراتيجية التنموية الوطنية. يهدف هذا المقال إلى تحليل دور التمويل الإسلامي في دعم هذه الاستراتيجية من خلال دراسة تجربة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتباره أحد أبرز البنوك العمومية التي تبنت الصيرفة الإسلامية.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالبيانات الإحصائية والتقارير السنوية للبنك للفترة 2020-2023، خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي في بنك BNA حقق نمواً متزايداً في حجم الودائع والتمويلات وعدد الحسابات، وأسهم في استقطاب شريحة جديدة من المتعاملين، مما يعكس دوره المتصاعد في دعم الاستراتيجية التنموية للدولة. **كلمات مفتاحية:** التمويل الإسلامي، البنوك العمومية، النوافذ الإسلامية، بنك BNA، التنمية الاقتصادية.

**تصنيفات JEL : O16 ، G21 ، G28**

**Abstract:**

In recent years, the Algerian banking sector has witnessed significant progress in the field of Islamic banking, as public banks have initiated the opening of Islamic windows in response to the legal and regulatory reforms, within the framework of the state's efforts to diversify financing tools and support the national development strategy. This article aims to analyze the role of Islamic finance in supporting this strategy through the case study of the National Bank of Algeria (BNA), as one of the leading public banks that adopted Islamic banking.

Relying on the descriptive-analytical method, supported by statistical data and the bank's annual reports for the period 2020-2023, the study concludes that Islamic finance at BNA has achieved increasing growth in the volume of deposits,

financing, and the number of accounts, and has contributed to attracting a new segment of clients, which reflects its growing role in supporting the state's development strategy.

**Keywords:** keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

**Jel Classification Codes:** O16, G21, G28

## 1. مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات عميقة، فرضتها التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وضرورة تنويع مصادر التمويل لدعم الاستراتيجية التنموية الوطنية. وفي هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كأحد البدائل المالية القادرة على المساهمة في تعبئة الموارد المالية، من خلال استقطاب السيولة الموازية، وتعزيز الشمول المالي، وتوجيه المدخرات نحو استثمارات منتجة متوافقة مع الضوابط الشرعية، ويشكل التمويل الإسلامي اليوم أحد الأدوات المالية الهامة التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يلعب دوراً فاعلاً في دعم عمليات الإنتاج والاستثمار وتعزيز العدالة في توزيع الموارد المالية، مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وبناء مجتمع مستدام.

وقد دفع هذا الاهتمام السلطات العمومية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية منذ سنة 2020، مثل النظام 02-20 والتعليمة 03-20، ثم القانون 09-23 لسنة 2023، والتي فتحت المجال أمام البنوك العمومية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية عبر ما يعرف بـ "النوافذ الإسلامية". هذه الخطوة شكلت نقلة نوعية في النظام المالي الجزائري، حيث سمحت بدمج التمويل الإسلامي ضمن الاستراتيجية الاقتصادية للدولة. ومن بين البنوك العمومية الرائدة في هذا المجال، يبرز البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي تبني تجربة التمويل الإسلامي منذ 2021، عبر إطلاق منتجات متنوعة كالحسابات الإسلامية وصيغ التمويل الشرعي (المراجحة، الإجارة، المشاركة). وتكتسي هذه التجربة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري الذي يلعبه البنك في المنظومة المالية الوطنية، ما يجعله نموذجاً مناسباً لدراسة مدى فعالية التمويل الإسلامي في دعم الاستراتيجية التنموية.

ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث: إلى أي مدى يساهم التمويل الإسلامي في دعم الاستراتيجية التنموية للبنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة 2020-2023؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية أعلاه، نعتمد على الفرضية التالية:

يساهم التمويل الإسلامي في دعم مشاريع استثمارية حقيقية، مما يعزز الاستراتيجية التنموية للدولة.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المتنامي للتمويل الإسلامي كأداة مالية مستدامة تدعم التنمية في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاقتصاد التنموي الذي تبحث عنه البنوك العمومية، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الاستثمار المنتج.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة عن بنك **BNA** للفترة 2020-2024، إلى جانب مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. كما تم توظيف المقاربة المقارنة لبيان تطور الأداء الإسلامي داخل البنك ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

## 2. الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتمويل الإسلامي

يحظى التمويل الإسلامي بأهمية متنامية، باعتبارها تمثل آلية تكاملية بين النظام المصرفي التقليدي ومتطلبات الصيرفة الإسلامية، وتشكل أحد المداخل الأساسية لنشر الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة بأسلوب تدريجي ومرن. وبالنظر إلى هذا الدور، تبرز ضرورة التعمق في دراسة هذا النموذج، من خلال الوقوف على مفهومه، وخصائصه الجوهرية، والأسس الشرعية والقانونية التي تنظمه، فضلاً عن الإطار التنظيمي الذي يحدد آليات تشغيله وضوابطه داخل السوق المصرفية الوطنية.

### 1.2 مفاهيم حول التمويل الإسلامي

شهد القطاع المصرفي الإسلامي عالمياً تطوراً ملحوظاً على الصعيد التنظيمي مع صدور حزمة من القوانين المصرفية الجديدة التي دعمت نمو التمويل الإسلامي، وتعددت تعريفاته بين من يراه ابتكاراً لحلول مالية قائمة على التجديد لتلبية احتياجات قائمة أو استغلال فرص وموارد معطلة (السويلم، 2004)، ومن يعتبره تطويراً لمنتجات مالية قديمة بصيغ جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتوفير حلول للمشكلات التمويلية وتقليل المخاطر (منصور و بن لكحل، 2021، صفحة 593). وبناءً على ذلك، تُعد الصناعة المصرفية الإسلامية منظومة من الأنشطة التي تشمل تصميم وتطوير وتنفيذ أدوات مالية مبتكرة وصياغة حلول إبداعية للتحديات التمويلية في إطار الضوابط الشرعية. فمنذ انطلاقتها دولياً في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حققت المالية الإسلامية نمواً متسارعاً، حيث ارتفعت الأصول المتوافقة مع الشريعة من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليار دولار عام 2017 (عبيد، 2019، صفحة 3)، قبل أن تصل مؤخراً إلى نحو 3 تريليونات دولار، مما يعكس تسارع وتيرة نموها عالمياً.

يُعدّ التمويل الإسلامي أحد أهم الأدوات المالية المعاصرة التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسعى إلى تقديم بدائل تمويلية عادلة وفعّالة تُسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وفي هذا الإطار، جاءت النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية كخيار عملي لتوسيع نطاق انتشار الصيرفة الإسلامية دون الحاجة إلى إنشاء مصارف جديدة بالكامل. فهي تمثل قناة تنفيذية مباشرة لترجمة مبادئ التمويل الإسلامي إلى منتجات مصرفية متنوعة (ودائع، تمويلات، حسابات استثمارية) تتلاءم مع حاجات العملاء وتراعي في الوقت ذاته الضوابط الشرعية.

فقد عرفها (الدخيل، 2013، صفحة 52) بأنها: "وحدات أو فروع داخل المصارف التقليدية يتم إنشاؤها خصيصاً للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، بهدف تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية" تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وتعمل وفق القوانين النافذة".

أما بنك الجزائر فقد عرفها في المادة 17 من النظام 02-20، المؤرخ في 15 مارس 2020 ( الجريدة الرسمية العدد 16، 2020، صفحة 34)، المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث استخدم مصطلح شبك كما يلي: يقصد بشبك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن المصرف أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويجب أن يكون مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشبك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية، ويجب أن تكون حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

وتتميز النوافذ الإسلامية بأنها (فلاق و سالمي، 2018، صفحة 168) (ميهوبي، 2024، صفحة 290):

- تُعد جزءاً من البنك التقليدي وتتبع هيكله الإداري والقانوني، دون استقلال مالي أو تنظيمي.
- تُقدّم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كبديل للأنشطة الربوية التقليدية.
- تشمل منتجاتها التمويلية صيغاً شرعية مثل: المراجعة، المضاربة، الإجارة، المشاركة وغيرها.
- تخضع لرقابة شرعية دقيقة من هيئات شرعية داخلية أو مركزية لضمان توافق المعاملات مع الأحكام الإسلامية.

- تختلف من بنك لآخر في مدى تنوع وشمول الخدمات التي تقدمها، حسب الاستراتيجية المؤسسية.
  - تُعتبر وسيلة استراتيجية لاستقطاب شريحة العملاء المتحفظين شرعاً على المعاملات التقليدية.
  - تهدف إلى منع تسرب العملاء نحو البنوك الإسلامية المستقلة عبر تقديم بديل داخل البنك التقليدي نفسه.
  - في بعض الحالات، يكون الدافع الأساسي من فتح هذه النوافذ تجارياً بحثاً، يهدف إلى تعظيم الأرباح وجذب رؤوس الأموال.
  - تُعد نموذجاً مرحلياً ومرناً لتعميم الصيرفة الإسلامية دون تغيير جذري في البنية المصرفية القائمة.
- أما في السياق الجزائري، يُعتبر إنشاء النوافذ الإسلامية خطوة مرحلية نحو التكامل التدريجي بين الصيرفة التقليدية والمالية الإسلامية، حيث يسمح الإطار القانوني الحالي للبنوك بإطلاق هذه الخدمات وفق شروط تنظمها تعليمات بنك الجزائر، أبرزها التعليمات 20-02 و 20-03 المتعلقة بمنتجات التمويل الإسلامي، وإجراءات التراخيص، والرقابة الشرعية.

## 2.2 الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً نحو إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن بنيته التقليدية، وذلك من خلال اعتماد آلية النوافذ الإسلامية كوسيلة أولية لتقديم المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة. وقد تطلب هذا التحول وضع إطار قانوني وتنظيمي يضبط نشاط هذه النوافذ ويضمن توافقه مع المتطلبات الشرعية والقانونية في آنٍ واحد.

تعود جذور الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مبادرة العلامة أبو اليقظان سنة 1928 لإنشاء بنك وطني يعمل وفق الشريعة الإسلامية، غير أن الاستعمار الفرنسي حال دون تنفيذها. وقد بدأت التجربة الفعلية في فترة ما بعد الاستقلال بشكل محدود خلال التسعينيات مع تأسيس بنك البركة سنة 1991 كأول بنك إسلامي، بدعم من مجموعة دلة البركة والبنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية، برأسمال ابتدائي قدره 500 مليون دينار (BENDJEBBES, 2024, p. 81)، تلاه بنك السلام سنة 2006 (Benamraoui, 2008, p. 118). ورغم صدور القانون 03-11 سنة 2003 الذي وضع خطوطاً عامة للعمل المصرفي المتوافق مع الشريعة (Azzaoui & Bedrouni, 2020, p.

(377)، بقي عدد البنوك الإسلامية محدودًا ولم يتجاوز بنكين، إلى أن دفعت الأزمة المالية العالمية 2008 السلطات إلى تبني التمويل الإسلامي ضمن استراتيجيات التنويع الاقتصادي. لكن غياب إطار قانوني واضح جعل البنوك الإسلامية تُبرم عقودها وفق القانون المدني والتجاري، إذ لم يمنح قانون النقد والقرض 90-10 المعدل سنة 2003 معاملة خاصة لها. وجاء تنظيم بنك الجزائر 18-02 لتأطير الصيرفة التشاركية، لكنه أُلغي بسبب غموض المصطلحات، ليحل محله التنظيم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020، الذي استخدم لأول مرة مصطلح "البنوك الإسلامية" وحدد العمليات المصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها، مشترطاً الالتزام بالشريعة والحصول على شهادة مطابقة من الهيئة الوطنية للفتوى حيث أتاح إمكانية تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية، وهو ما فتح المجال أمام اعتماد منتجات مصرفية إسلامية داخل البنوك التقليدية، ويضع إطاراً واضحاً وقواعد صارمة لممارسة الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك عمل النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية. أهم ملامح هذا الإطار القانوني تشمل (بلقاسمي، 2021، الصفحات 93-95) (حوحو، 2020، الصفحات 86-90):

- تنظيم العمليات البنكية الإسلامية بما يضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويركز على منع المعاملات الربوية، ويعتمد على مبادئ مثل المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وغيرها من منتجات الصيرفة الإسلامية.
  - ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر (البنك المركزي) قبل فتح وتشغيل النوافذ الإسلامية، ويشترط النظام وجود شهادة مطابقة لأحكام الشريعة من هيئة رقابة شرعية معترف بها داخل البنك.
  - الفصل المالي والإداري بين الموارد والتعاملات الإسلامية والتقليدية داخل البنك، لضمان شفافية وضمان الامتثال للمعايير الشرعية والقانونية.
  - تعديل عقد تأسيس البنك التقليدي ليشمل إمكانية فتح نوافذ إسلامية، مع موافقة الجهات الرقابية المختصة.
  - متطلبات رقابة شرعية مستقلة تشمل تعيين هيئة رقابة شرعية داخلية مختصة ومراجعين شرعيين لضمان الالتزام المستمر بأحكام الشريعة في كل منتج أو خدمة مقدمة.
- وفي هذا السياق، لعب بنك الجزائر دوراً محورياً من خلال إصدار عدد من التعليمات التنظيمية التنفيذية التي ترسم الخطوط العريضة لعمل النوافذ الإسلامية. من أبرز هذه التعليمات التعليمية رقم 03-

2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، التي حددت قائمة المنتجات المصرفية الإسلامية المرخصة، والتي تشمل صيغاً متنوعة كالمراجحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، وحسابات التوفير الإسلامية. وقد ساهمت هذه التعليمات في توحيد المفاهيم وضبط طبيعة العقود المسموح بها ضمن الإطار القانوني الجزائري (بنك الجزائر، 2020).

ثم جاء قانون رقم 09-23 الصادر في 2023 ليشكل بنية تحتية قانونية أقوى، حيث نظم العقود الإسلامية مثل المراجحة والمشاركة والإجارة، وحدد إطار تسويق المنتجات المالية الإسلامية، وفرض على البنوك الحصول على اعتماد لجنة الفتوى بالمجلس الإسلامي الأعلى قبل إطلاق أي منتج إسلامي (الجريدة الرسمية العدد 43، 2023).

هذه التعديلات القانونية رفعت من وضوح الإطار القانوني، مما ساعد على تضاعف عدد النوافذ الإسلامية، إذ وصلت إلى حوالي 861 نافذة موزعة على 12 بنكاً، بينها بنوك عمومية وخاصة. كما عززت الإطار القانوني الشفافية والرقابة الشرعية، ما زاد من ثقة العملاء ووسع قاعدة المستفيدين من المنتجات الإسلامية.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية يواجه عدداً من التحديات، أبرزها غياب قانون شامل ومتكامل للتمويل الإسلامي، إذ تقتصر النصوص الحالية على تعليمات تنظيمية دون وجود قانون مستقل يضبط جميع جوانب الصيرفة الإسلامية. كما يواجه القطاع صعوبات تتعلق بنقص الكوادر المؤهلة في الفقه المالي الإسلامي، وضعف التنسيق بين الجوانب الشرعية والقانونية، فضلاً عن غياب معايير محاسبية خاصة بالتمويل الإسلامي.

### 3.2 دور الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

دور الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية يتمحور حول تقديم بدائل مالية تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تساهم في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في إطار البنوك العمومية التقليدية التي أضافت النوافذ الإسلامية لتوسيع قاعدة تمويلها وجذب شريحة أوسع من العملاء الباحثين عن التمويل الإسلامي.

أهم أدوار الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية تشمل:

- **تمويل المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة:** حيث تتيح النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية تمويل هذه المشاريع عبر صيغ تمويل إسلامية مثل المراجعة والمضاربة، ما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد على سد حاجات التمويل التي تعاني منها هذه المشاريع (خليفة، 2013، صفحة 127).
- **تعزيز الشمول المالي:** من خلال استقطاب الأموال المكتنزة خارج النظام المصرفي التقليدي وتحويلها إلى ودائع ومنتجات تمويلية إسلامية، تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع قاعدة التمويل وتخفيف الاقتصاد الوطني، وتسمح لشريحة أوسع من المستثمرين والمقاولين بالحصول على التمويل (عكسة و حلام ، 2024، صفحة 8).
- تمويل قائم على المشاركة وتقاسم الربح والخسارة: التمويل الإسلامي لا يعتمد على الفائدة أو الربا، بل على عقد مشاركة حقيقي بين البنك والعميل في المخاطر والأرباح، مما يزيد من الاستفادة الاقتصادية ويسمح بتمويل مشاريع أكثر عدالة وكفاءة، وهو ما يدعم النمو الاقتصادي الشامل ويحد من الفساد المالي (راضي، 2022، صفحة 86).
- توجيه التمويل نحو التنمية المستدامة: من خلال دعم قطاعات اقتصادية هامة كالزراعة، الصناعة الصغيرة، والخدمات، مما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية، كما أن التمويل الإسلامي يشجع المشاريع المتوسطة والصغيرة التي عادةً ما تكون محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي (حفناوي وآخرون، 2024، صفحة 111).
- **معالجة التحديات التمويلية التقليدية:** حيث التمويل الإسلامي يلتزم بمنع التعامل بالفائدة والربا، ويعتمد على عقود تمويل متوافقة شرعياً تساعد في دعم الاقتصاد بالأدوات المبتكرة دون تحمل أعباء ديون ربوية تقليدية.
- باختصار، النوافذ الإسلامية تمثل أداة استراتيجية في البنوك التقليدية لتعزيز التمويل والتنمية الاقتصادية عبر تقديم تمويل إسلامية متوافقة مع الشريعة تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تدعم الشمول المالي، وتساهم في توجيه الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية وتنموية، مما يخلق آثار إيجابية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي المجتمعي.

### 3. مساهمة الصيرفة الإسلامية لبنك BNA في تمويل التنمية الاقتصادية

شهد البنك الوطني الجزائري انطلاقة تدريجية ومتسارعة في إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن خدماته، وذلك من خلال اعتماد نظام النوافذ الإسلامية داخل الفروع التقليدية، بالإضافة إلى فتح وكالات

متخصصة بالكامل في تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة. شهد النشاط المصرفي الإسلامي في بنك BNA تطوراً لافتاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2023، سواء من حيث توسيع شبكة الفروع والنوافذ الإسلامية، أو الموارد الإسلامية، أو عدد الحسابات، أو التمويلات الممنوحة، بالإضافة إلى تنوع المنتجات

### 1.3 تطور أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة منذ بدء تطبيق نظام رقم 20-02 للصيرفة الإسلامية في 2020. منذ ذلك الحين، توسع نشاط النوافذ الإسلامية بشكل كبير، حيث بلغ حجم الموارد المحصلة حوالي 800 مليار دينار جزائري حتى نهاية 2023، مع تسجيل نسبة نمو سنوية تجاوزت 24% في 2022،

وحسب تقرير (Banque d'Algérie, 2024, pp. 30-31) في نهاية يونيو 2023 يوجد اثنا عشر بنكاً معتمداً في مجال التمويل الإسلامي، ستة بنوك عامة وستة بنوك خاصة، بما في ذلك اثنان مخصصان خصيصاً للتمويل الإسلامي، وهما بنك البركة ومصرف السلام.

وارتفع عدد فروع البنوك المخصصة للتمويل الإسلامي من 69 فرعاً في نهاية عام 2022 إلى 75 فرعاً عاملاً في نهاية يونيو 2023. كما أن 19 وكالة هي في طور الحصول على الترخيص. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الشبابيك المصرفية المخصصة للتمويل الإسلامي من 655 شباكاً في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 860 نافذة موزعة على كامل التراب الوطني، وتقدم هذه النوافذ منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بتنفيذ الرقابة الشرعية

## الجدول 1: حجم ودائع التمويل الإسلامي

مليار دينار + نهاية الفترة

| 2023   | 2022   | 2021   | طبيعة الودائع                   |
|--------|--------|--------|---------------------------------|
| 421,7  | 254,3  | 212,0  | (أ) حسابات الودائع              |
| 112,5  | 56,9   | 18,9   | المصارف العمومية                |
| 309,2  | 197,4  | 193,1  | المصارف الخاصة                  |
| 256,5  | 299,5  | 231,9  | (ب) الودائع في حسابات الاستثمار |
| 24,9   | 15,8   | 4,10   | المصارف العمومية                |
| 231,6  | 283,7  | 227,8  | المصارف الخاصة                  |
| 678,2  | 553,7  | 443,9  | (ج) المجموع الكلي               |
| %20,21 | %13,10 | %5,16  | حصة المصارف العمومية            |
| %79,79 | %86,90 | %94,84 | حصة المصارف الخاصة              |

المصدر: (بنك الجزائر، 2024، صفحة 55)

مع نهاية سنة 2023، بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي ما قدره **680,1 مليار دينار**، مقابل **554,8 مليار دينار** في نهاية 2022 و **444,7 مليار دينار** في نهاية 2021، أي بزيادة قدرها **22,6%**، ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير في قيمة حسابات الودائع التي سجلت قفزة بنسبة **65,8%** لتصل إلى **422,6 مليار دينار** مع نهاية 2023، مقارنة بـ **254,8 مليار دينار** في نهاية 2022. أما حسب نوع المصرف، فقد واصلت الودائع الإسلامية لدى البنوك العمومية منحها التصاعدي، إذ بلغت **137,4 مليار دينار** مع نهاية سنة 2023، مسجلة معدل نمو بلغ **89%**، وهي نسبة أقل من تلك المحققة خلال 2022 والتي قدرت بـ **216,7%** وبهذا، بلغت حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع الإسلامية القائمة في نهاية 2023 نحو **20,21%**، في حين استحوذت البنوك الخاصة على النسبة المتبقية والبالغة **79,79%**، حيث وصل إجمالي الودائع لديها إلى **542,6 مليار دينار**، بزيادة سنوية قدرها **12,5%**، مقارنة بنسبة نمو بلغت **14,3%** في نهاية 2022.

وكما في السنة السابقة، واصلت البنوك المتخصصة في الصيرفة الإسلامية السيطرة على النسبة الأكبر من حجم الودائع، حيث استحوذت على **69,4%** من إجمالي الودائع الإسلامية، بما يعادل **471,18 مليار دينار**. وفيما يخص البنوك العمومية، فقد ارتفع رصيد حسابات الودائع لديها بنسبة **97,7%** ليصل إلى **112,5 مليار دينار** مع نهاية 2023، بعد أن كان في حدود **56,9 مليار دينار** سنة

2022. ويُعزى هذا النمو الإيجابي بالأساس إلى الزيادة الكبيرة في عدد حسابات الودائع النشطة، والتي تجاوز عددها ضعف المسجل في السنة السابقة.

أما البنوك الخاصة، فقد سجلت نموًا قويًا في حجم حسابات الودائع خلال 2023 بنسبة 56,7%، مقارنة بنسبة نمو ضعيفة لم تتجاوز 2,3% في سنة 2022، حيث ارتفعت من 482,2 مليار دينار إلى 542,7 مليار دينار خلال سنة واحدة.

من جهة أخرى، عرف إجمالي التمويلات الإسلامية تطورًا إيجابيًا، حيث بلغ مع نهاية سنة 2023 حوالي 458,5 مليار دينار، بزيادة قدرها 16,4% مقارنة بسنة 2022 التي سجلت خلالها التمويلات مبلغًا قدره 393,9 مليار دينار. ويُلاحظ أن البنوك المتخصصة في التمويل الإسلامي لا تزال تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه التمويلات، حيث بلغت تمويلاتها القائمة ما مجموعه 366,5 مليار دينار، أي ما يمثل 79,9% من إجمالي حجم التمويل الإسلامي.

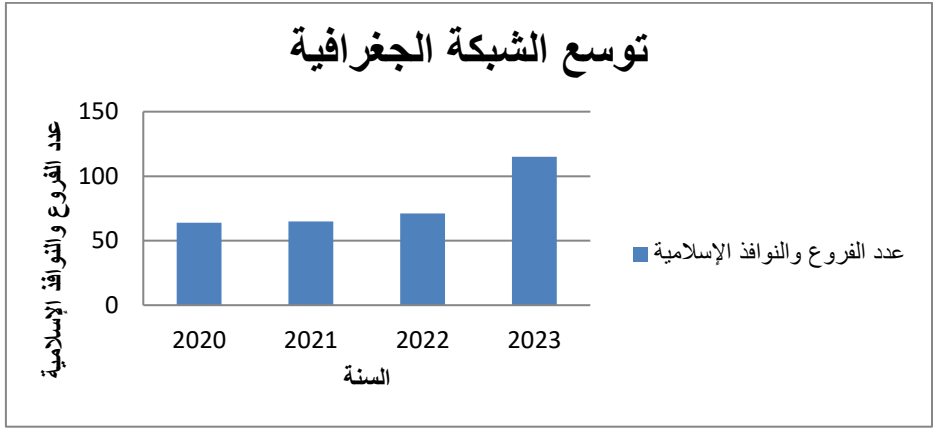
ورغم تسجيل المصارف العمومية لزيادة ملحوظة في التمويلات بقيمة 15,3 مليار دينار بين سنتي 2022 و 2023 (أي بزيادة نسبتها 246,9%)، إلا أن حصتها في إجمالي التمويلات تبقى محدودة عند 4,7% فقط. ومع ذلك، فإن هذه الحصة قد شهدت تحسنًا بزيادة قدرها 3,1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2022، و 1,1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021. أما البنوك الخاصة، فلا تزال تهيمن على حصة تمويلية تُقدّر بـ 95,3% من إجمالي التمويل الإسلامي، مع تسجيل تضاعف في حجم هذه التمويلات خلال الفترة المرجعية.

### 2.3 التوسع المؤسسي للصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري (BNA)

شهد البنك الوطني الجزائري منذ سنة 2020 توسعًا مؤسسيًا واضحًا في مجال الصيرفة الإسلامية، ويُعد هذا التوسع أحد أبرز المؤشرات على التحول التدريجي نحو التمويل البديل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. في البداية، اقتصر النشاط في سنة 2020 على التحضير التنظيمي والتقني، حيث لم يتم تسجيل نشاطات فعلية، بل عملت إدارة البنك على إعداد الأطر القانونية، وتكييف الهياكل الداخلية، وتكوين أولي للموارد البشرية المختصة.

من حيث الانتشار الجغرافي وشبكة الفروع، عمل البنك بشكل متواصل على توسيع حضوره الميداني عبر فتح فروع ونوافذ مخصصة للصيرفة الإسلامية.

الشكل 1: الانتشار الجغرافي للنوافذ الإسلامية

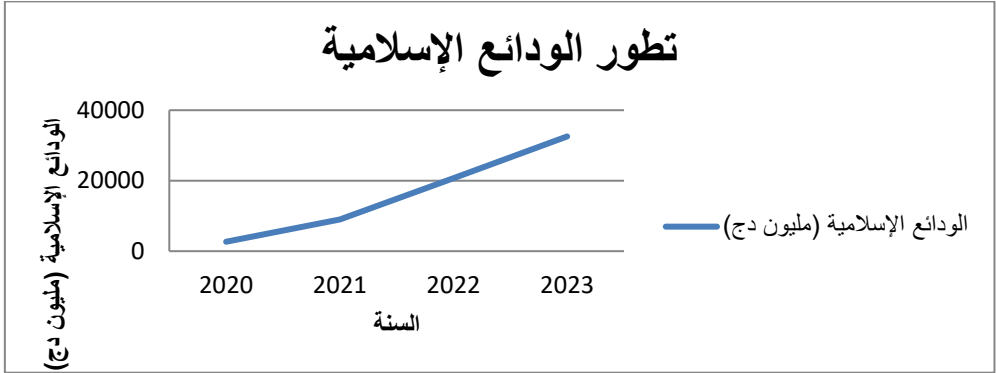


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية 2020-2021 لبنك BNA

في عام 2020، بدأ البنك بـ 64 نافذة للتمويل الإسلامي منتشرة في جميع أنحاء البلاد (BNA, RAPPORT ANNUEL 2020, 2020, p. 14). ففي نهاية سنة 2021، بلغ عدد النوافذ الإسلامية 65 نافذة حيث تم افتتاح فرع مخصص للصيرفة الإسلامية. ثم ارتفع العدد في سنة 2022 بافتتاح خمسة فروع جديدة مخصصة بالكامل للصيرفة الإسلامية، إضافة إلى شباك إسلامي واحد (BNA, RAPPORT ANNUEL 2022, 2022, صفحة 31)، ليبلغ العدد الإجمالي ستة فروع إسلامية. وفي سنة 2023، شهدت الشبكة توسعاً إضافياً من خلال افتتاح خمسة فروع إسلامية، إلى جانب فتح 39 شباكاً جديداً في مختلف فروع البنك. وبهذا أصبح لدى البنك شبكة متخصصة تضم 11 فرعاً و 104 شباكاً مخصصاً للتمويل الإسلامي (BNA, RAPPORT ANNUEL 2023, 2023, p. 32). ليصل الإجمالي إلى 15 فرعاً إسلامياً و 108 شباكاً مخصصاً للتمويل الإسلامي عام 2025، كما أطلق البنك مبادرة لإنشاء كيان مصرفي إسلامي مستقل بالشراكة مع بنك التنمية الإسلامي (BID) خلال عام 2025 (BNA, 2025).

فيما يخص الموارد الإسلامية، سجل البنك ودائع ذات طابع شرعي خلال سنة 2020 بقيمة 2675,85 مليون دينار، باعتبارها سنة تأسيسية تم فيها التحضير للإطلاق الرسمي. ولكن مع بداية 2021 سجل البنك نمواً مطرداً على مدى ثلاث سنوات.

## الشكل 2: تطور الودائع الإسلامية

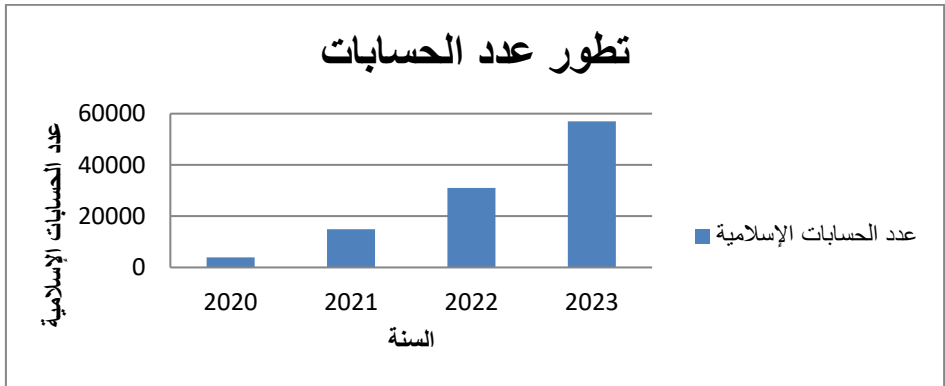


**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية 2020-2021 لبنك BNA

ففي سنة 2021، بلغت قيمة الموارد 8,986.30 مليون دينار جزائري، لتقفز إلى 20,708.75 مليون دينار في نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 11,722.45 مليون دينار، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 130.45%، متجاوزاً الهدف المسطر (10,000 مليون دينار) بنسبة إنجاز بلغت 117.22% (BNA, RAPPORT ANNUEL 2022, 2022, p. 33). ما يعكس بداية الثقة التدريجية من طرف المتعاملين ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى الارتفاع الكبير في الودائع تحت الطلب التي زادت بـ 9,862.49 مليون دينار بنسبة 141.20%، وكذا نمو الودائع لأجل بـ 1,859.96 مليون دينار بنسبة 92.92%. أما في سنة 2023، فقد واصل هذا المؤشر تصاعده ليصل إلى 32,548.61 مليون دينار، محققاً بذلك زيادة قدرها 11,839.86 مليون دينار (أي 57.17%) مقارنة بالسنة السابقة، ومتفوقاً بشكل ملحوظ على الهدف المحدد بـ 9,000 مليون دينار، بنسبة إنجاز بلغت 131.55%. ويعكس هذا النمو الجيد تحسُّن ثقة الزبائن في الصيرفة الإسلامية، ويُفسَّر بالخصوص بارتفاع الحسابات الجارية الإسلامية بـ 10,051.06 مليون دينار (59.66%)، إلى جانب نمو حسابات الاستثمار بـ 1788.80 مليون دينار (46.32%) (BNA, RAPPORT ANNUEL 2023, 2023, p. 30)، خاصة بعد توسع نقاط تقديم الخدمة وظهور منتجات تمويلية جديدة مما يدل على رسوخ قناعة شرائح واسعة من المتعاملين بجِدوى هذا النمط من التمويل.

أما فيما يخص عدد حسابات العملاء الإسلامية، يُلاحظ نمو مطرد في عدد حسابات العملاء المتعاملين بالصيرفة الإسلامية داخل البنك.

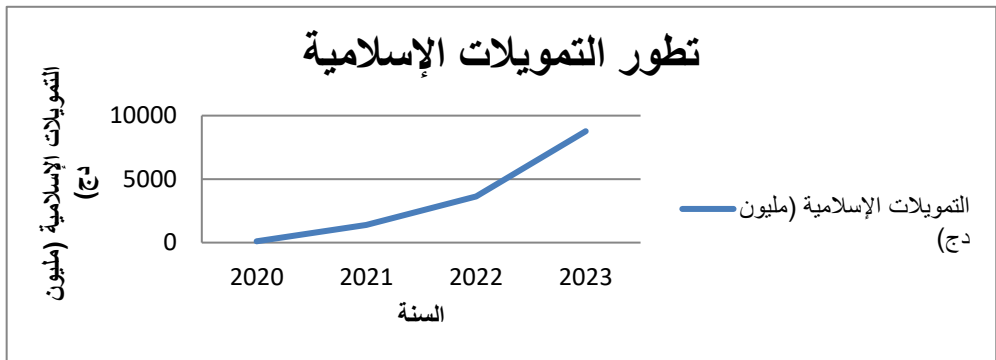
الشكل 3: تطور عدد الحسابات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية 2020-2021 لبنك BNA

فبعد أن كان عدد الحسابات 3897 حساب في سنة 2020، ارتفع في 2021 إلى أكثر من 14875 حساب (BNA, RAPPORT ANNUEL 2021, 2021, p. 28). وخلال سنة 2022، واصل هذا الرقم ارتفاعه ليصل إلى 31057 حسابًا، محققًا بذلك زيادة معتبرة بلغت 16,182 حسابًا بنسبة نمو تُقدَّر بـ 108.79%. هذه الزيادة تعود أساسًا إلى فتح 15350 حساب توفير إسلامي جديد، إضافة إلى 12853 حسابًا جاريًا إسلاميًا. أما في سنة 2023، فقد واصل عدد الحسابات نموه بوتيرة متسارعة، حيث بلغ 57043 حسابًا (BNA, RAPPORT ANNUEL 2023, 2023, p. 31)، بزيادة قدرها 25,986 حسابًا عن السنة السابقة، أي ما يعادل نموًا بنسبة 83.67% ما يعكس نجاح البنك في استقطاب فئات جديدة، خاصة من أولئك الذين كانوا يمتنعون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية. وفيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، شهد هذا النشاط أيضًا تطورًا ملحوظًا على مدار السنوات الأربع.

الشكل 4: تطور حجم التمويلات الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية 2020-2021 لبنك BNA

خلال السنة المالية 2021، ارتفع التمويل الإسلامي بنسبة 1264% ( في سنة 2021، تجاوزت قيمة التمويلات الإسلامية 1385,42 مليون دينار جزائري مقابل 101,54 مليون دينار سنة 2020 بزيادة قدرها 1283,88 مليون دينار (BNA, RAPPORT ANNUEL 2021, 2021، صفحة 28)، وتركزت على صيغ تمويلية شرعية كالمراجحة، والإجارة، والمشاركة، مع اهتمام خاص بتمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تمويل مشاريع إنتاجية واقتصادية. خلال سنة 2022، سجلت التمويلات الإسلامية زيادة كبيرة بنسبة 162.55%، حيث انتقلت من 1,385.42 مليون دينار في سنة 2021 إلى 3,637.47 مليون دينار في نهاية 2022، بزيادة قدرها 2,252.05 مليون دينار، رغم أن هذه القيمة تمثل فقط 25.02% من الهدف المسطر (9,000 مليون دينار) (BNA, RAPPORT ANNUEL 2022, 2022, p. 33). واستمر النمو خلال سنة 2023، إذ ارتفع حجم التمويلات إلى 8,771.96 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 5,134.49 مليون دينار عن السنة السابقة، ما يمثل نموًا بنسبة 141.16% (BNA, RAPPORT ANNUEL 2023, 2023, p. 31). ويُعزى هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التمويلات متوسطة وطويلة الأجل بقيمة 5,109.96 مليون دينار.

أخيرًا، وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي، تم خلال هذه الفترة وضع إطار مؤسسي متكامل لمرافقة هذا النشاط، حيث أنشئت مديرية مركزية خاصة بالصيرفة الإسلامية، وتم تعيين لجنة شرعية تضمن مطابقة المنتجات والمعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية. كما تم إعداد إجراءات داخلية دقيقة، وإنشاء منظومة معلوماتية خاصة بالنوافذ الإسلامية، فضلًا عن تكوين وتأهيل الموارد البشرية على الجوانب الشرعية والعملية.

### 3.3 الدور التنموي لبنك BNA عبر الصيرفة الإسلامية:

أدى بنك BNA دورًا متناميًا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تبنيه المتدرج والفعال للصيرفة الإسلامية. فقد سمحت هذه الآلية التمويلية البديلة بتوجيه موارد مالية معتبرة نحو الاقتصاد الحقيقي، في إطار يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويستجيب في الوقت نفسه لحاجيات فئات واسعة من المجتمع كانت سابقًا خارج المنظومة البنكية التقليدية.

أول مظاهر هذا الدور يتجلى في منح التمويلات الإسلامية الإنتاجية، التي بلغت في مجملها ما يفوق 1385,42 مليون دينار في سنة 2021، وارتفعت إلى 3,637.47 مليون دج سنة 2022،

للتضاعف لاحقًا إلى 8,771.96 مليون دج بنهاية 2023، بنسبة نمو تفوق 141% في عام واحد فقط. ويشير هذا المسار التصاعدي إلى تزايد الاعتماد على التمويل الإسلامي في تحريك عجلة الاستثمار الوطني، خاصة من خلال صيغ مثل المراجعة، الإجارة، والمشاركة، التي توجه أساسًا نحو تمويل مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل.

ثانيًا، ركّز البنك من خلال نوافذه الإسلامية على تمويل الفئات المحرومة تقليديًا من التمويل المصرفي، وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني. من خلال صيغ كـ"المراجعة"، و"الاستصناع"، و"سَلَم"، قدّم البنك حلولًا تمويلية تتناسب مع طبيعة الأنشطة التجارية والإنتاجية لهذه الفئات، مما ساهم في خلق ديناميكية اقتصادية على المستوى المحلي، خاصة في ولايات الداخل.

أما من حيث تنوع المنتجات والخدمات، فقد أطلق البنك خلال سنة 2023 منتجات نوعية تخدم التنمية مباشرة، مثل:

- منتج "الاستصناع - داري" لتمويل مشاريع البناء والتوسعة والتحسين السكني، ما يعزز قطاع السكن والأشغال العمومية؛
- منتج "الاستصناع - التطوير العقاري"، المخصص للمطورين العقاريين، ما يدعم قطاع الاستثمار العقاري المنظم؛
- منتج "شهادة الاستثمار"، الذي يربط المدخرات بالمشاريع التمويلية، مما يفتح باب المشاركة المباشرة للمواطنين في التنمية؛

• منتج "سَلَم" للتجار والمهنيين، ما يسهّل تمويل رأس المال العامل والنشاطات التجارية الصغيرة. ومن جهة أخرى، ساهم توسيع شبكة الفروع والنوافذ الإسلامية (من 65 نافذة و6 فروع في 2021-2022 إلى 104 نافذة و11 فرعًا إسلاميًا في 2023) في تعميم الوصول إلى التمويل الإسلامي على نطاق واسع، خصوصًا في المناطق التي تعرف ضعفًا في التغطية البنكية. هذا التوسع الجغرافي يُعد في حد ذاته مساهمة مباشرة في دعم التنمية الجهوية والمساواة في فرص التمويل.

كما أن حجم الموارد الإسلامية المجنّدة (بلغت 32,5 مليار دج في 2023) يمثّل دليلًا قويًا على نجاح البنك في تعبئة المدخرات الوطنية، التي تُعد أساسًا ضروريًا لتمويل الاقتصاد. هذا الإنجاز تم في إطار يتماشى مع الضوابط الشرعية، ما ساهم في دمج شريحة واسعة من المجتمع كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية.

أخيراً، فإن البنك من خلال هذا النشاط، لم يُحقق فقط نتائج مالية بل حقق أهدافاً اجتماعية وتنموية واقتصادية، من بينها:

- تعزيز الشمول المالي؛
- تمويل مشاريع إنتاجية حقيقية؛
- توفير حلول تمويل بديلة لأصحاب الحرف والتجار والمستثمرين؛
- المساهمة في خلق القيمة المضافة والتشغيل.

لقد ساهم بنك BNA ، من خلال تبنيّه التدريجي والمتنوع للصيرفة الإسلامية، في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، عبر تمويل مباشر للنشاطات الإنتاجية، تعبئة الموارد، دعم المشاريع السكنية والعقارية، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعله فاعلاً مهماً في تحقيق توازن بين البعد الربحي والبعد التنموي في إطار مصرفي إسلامي متكامل.

#### 4. خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية قد شهد تطوراً ملحوظاً سواء من حيث حجم المنتجات المعروضة أو من حيث توسيع شبكة الفروع والخدمات، بما يعكس تزايد الاهتمام بالصيرفة المتوافقة مع الشريعة. كما أن تجربة بنك BNA في مجال الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2020-2023) أبانت عن نتائج إيجابية، تمثلت أساساً في الارتفاع الملحوظ لحجم الودائع الإسلامية والتمويلات الممنوحة، إلى جانب تزايد عدد الحسابات المفتوحة، مما يعكس إقبالاً متزايداً من قبل المتعاملين. كما أظهرت النتائج أن هذه الآلية أسهمت في توسيع قاعدة العملاء واستقطاب شريحة كانت في الغالب خارج الجهاز المصرفي، وهو ما ساعد على تعبئة موارد إضافية وتوجيهها نحو تمويل مشاريع استثمارية تدعم الاستراتيجية التنموية الوطنية. غير أنّ تحقيق الدور التنموي الفاعل يظل رهيناً بتعزيز الابتكار في المنتجات، وتحسين آليات التسويق والتثقيف المالي، إضافةً إلى تطوير البنية التشريعية والرقابية بما يدعم الثقة ويحفّز جذب مزيد من المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وعليه، فإن المرحلة المقبلة تستدعي رؤية استراتيجية متكاملة تجعل من هذه النوافذ أداة رئيسية في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بما يساهم بفعالية في دعم التنمية المستدامة في الجزائر.

عند تحليل أداء التمويل الإسلامي للبنوك العمومية الجزائرية منذ سنة 2020، يمكن تسجيل جملة من النتائج الأساسية:

- تطور ملحوظ في حجم الودائع والتمويلات، مما يعكس تنامي الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

- توسيع شبكة النوافذ والفروع، ما عزز الانتشار الجغرافي وجاذبية الخدمات.

- زيادة تنوع المنتجات، خاصة في مجالات التمويل العقاري والاستهلاكي والاستثماري، لكن بوتيرة أقل في الابتكار مقارنة بالممارسات الدولية.

- إسهام تدريجي في جذب السيولة من السوق الموازية، وإن كان الأثر ما يزال محدودًا على المستوى الكلي

- تحسن نسبي في الإطار التنظيمي، مع بقاء الحاجة لمزيد من الوضوح والتكامل في التشريعات والرقابة.

التوصيات

- تعزيز الابتكار المالي عبر تصميم منتجات جديدة تستجيب لاحتياجات الأفراد والمؤسسات، خاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير التسويق والتثقيف المالي لرفع الوعي بمزايا الصيرفة الإسلامية وزيادة ثقة المتعاملين.

- تحسين التكامل التشريعي والرقابي لضمان بيئة تنافسية عادلة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية.

- توسيع الشراكات الاستثمارية مع القطاعين العام والخاص لتوجيه التمويل نحو مشاريع إنتاجية ذات أثر اقتصادي واجتماعي ملموس.

- تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الإسلامية بما يواكب التحولات التكنولوجية.

وعليه، فإن النوافذ الإسلامية أمام فرصة حقيقية للتحول إلى رافد أساسي في دعم التنمية الاقتصادية في

الجزائر، شريطة تبني رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين الابتكار، الكفاءة، والشمول المالي، مع الاستفادة

من التجارب الناجحة إقليميًا ودوليًا.

## 5. قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية العدد 16. ( 24 مارس، 2020). النظام / 20. 02. 2020
- أحلام عكسة ، زاوية حلام ، واقع مساهمة النوافذ الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، 9(2)، 2024.

- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية اسلامية، 19(2)، 2013.
- أفراح خضر راضي، دور التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة / دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، 47(134)، 84-94، 2022.
- الجريدة الرسمية العدد 43، قانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، 2023.
- آمال حفناوي، الخامسة سايحي، منجية بورحلة، التوجه نحو التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، 3(1)، 100-116، 2024.
- بنك الجزائر، تعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية 2020.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، (سبتمبر 2024).
- رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، 2019.
- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، الكويت: مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، 2004.
- سليم بلقاسمي، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(1)، 88-107. 2021.
- علي فلاق، رشيد سالمي، النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية)، مجلة البشائر الاقتصادية، 4(2)، 2018.
- عمر ميهوبي، النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر: من المفهوم الأساسي إلى التطبيق العملي والتحديات في إطار القانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13(2)، 2024، 286-304.
- منال منصور، نوال بن لكحل، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول، دفاتر البحوث العلمية، 9(1)، 611-590، 2021.
- منية خليفة، فعالية الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، (8)، 2013.
- ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والتعليمية 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، 1(1)، 84-93، 2020.

- Banque d'Algérie, TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERES Neuf Premiers Mois 2023, 2024.
- Benamraoui, A, Islamic banking: the case of Algeria. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 1, 113–131. 2008
- BNA. (2020). RAPPORT ANNUEL 2020.
- BNA. (2021). RAPPORT ANNUEL 2021.
- BNA. (2022). RAPPORT ANNUEL 2022.
- BNA. (2023). RAPPORT ANNUEL 2023.
- Khaled Azzaoui , Aissa Bedrouni, Study and Analysis of an Islamic Finance Window in Algeria Requirements for Separation of Conventional and Islamic Bank Activities at the Housing Bank Level, Roa Iktissadia REVIEW ,10(1) ,375–388. 2020
- Yassamine BENDJEBBES, The Reality and Requirements of Developing the Islamic Banking Industry in Algeria, International journal of economic performance ,7(1) ,73–87. 2024